

دور

المصارف العربية

في

عمليات التخصيص

إضافة لكونها مؤسسات إيدخار وتمويل، تعتبر المصارف بمثابة بنوك للمعلومات ومجمعات للخبرة..

لذلك فإنه من المتصور أن تساهم المصارف في عمليات التخصيص من خلال اضطلاعها بدورين:

دور معلوماتي.

ودور تمويلي.

الدور المعلوماتي

يتعلق هذا الدور بجانب المعلومات والخبرة التي يمكن أن تقدمها أو تشارك في تقديمها المصارف لعملية التخصيص . .

حيث تعتبر المصارف (المركزية منها والمصارف الأعضاء)، سواء كانت على شكل مؤسسات عامة أو منشآت خاصة، مخزناً لكم من المعلومات المالية والنقدية تغطي مجالين هامين بالنسبة لعمليات التخصيص هما:

المجال الأول

ويتمثل في المعلومات المتوفرة لدى المصارف عن أوضاع المؤسسات العامة التي تتعامل معها، والتي يمكن من خلالها التعرف على أوضاع تلك المؤسسات المالية والإنتاجية وتطور تلك الأوضاع.

المجال الثاني

ويتمثل في المعلومات التي تتوفر لدى المصارف عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية المحلية والعالمية حيث تعتبر المصارف مخزناً لكم من المعلومات التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية المحلية والعالمية بحكم طبيعة نشاطها المرتبط بمتابعة تلك الأوضاع ودراسة ظروف الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية.

لذلك لا يمكن تصور قيام عمليات تخطيط وتنظيم عمليات التخصيص وتنفيذها دون مشاركة فعالة من قبل الجهاز المصرفي القائم بما لديه من معلومات وخبرات.

وعليه يبدو من الضروري تمثيل القطاع المصرفي في المجلس الأعلى

للتخصيص وهيئاته ولجانه المختلفة.

وفي ضوء المراحل التي تصورناها لعملية التخصيص، يمكن القول إن المعلومات المستقاة من الجهاز المصرفي، والخبرات الممثلة لهذا الجهاز في هيئات التخصيص يمكن أن تساهم في مراحل التخصيص على النحو التالي:

- تعتبر المعلومات المالية والنقدية التي تعكس أداء بعض المؤسسات العامة من خلال علاقاتها المصرفية من المعلومات المفيدة في مرحلة تقويم أداء المؤسسات العامة ودراسة جدوى التخصيص. . كما تعتبر مثل هذه المعلومات ضرورية في تصور أسلوب التخصيص المقترح.

- مما لا شك فيه أن للمعلومات والخبرة المصرفية دوراً هاماً في تحديد قيمة المؤسسات المزمع تخصيصها بالبيع أو بالمشاركة. .

كما أن لها دوراً في تحديد أسلوب البيع وتصميم برامجه وتحديد الفترة الزمنية المناسبة لإتمامه. .

فالخبرة المصرفية هي الأقدر على تقويم قدرة السوق على الاستيعاب وحجم المدخرات الممكن توجيهها لشراء حصص وأسهم المؤسسات المخصصة.

- لا شك في أن للمصارف دوراً هاماً يمكن أن تلعبه في تنفيذ عمليات التخصيص بالبيع. .، وخاصة في مجال تنظيم عمليات طرح الأسهم والإكتتاب بها وما يتعلق بذلك من إجراءات. .، فالمصارف هي الهيئات المؤهلة للقيام بهذا الجانب من عملية التخصيص.

- كذلك يقدم الجهاز المصرفي معلومات مفيدة في مرحلة متابعة تنفيذ إجراءات التخصيص، وبشكل خاص بالنسبة لذلك الجانب الذي تضطلع به المصارف أو تساهم في تنفيذه من تلك الإجراءات كمشاركتها في التمويل أو من حيث تنظيم وتنفيذ عمليات الإكتتاب وطرح الأسهم. . .

الدور التموييلي

تؤكد معظم الدراسات التي تتناول عملية التخصيص بموضوعية أن الاتجاه نحو التخصيص - بهذا الزخم والتأييد الدولي - ربما كان مدفوعاً بالسعي إلى تجاوز الركود في الاقتصاديات المتقدمة وذلك من خلال تحرير التجارة (ضمن شرط استمرار التبعية فيما يبدو) . . . ، والسماح بتحريك الاستثمارات الدولية في ظل نظام جديد لتخصيص وتقسيم العمل ترعاه الشركات متعددة الجنسية التي يهتما ألا تجد في طريقها حواجز من القرارات الحكومية التي تعرقل تحرك رؤوس الأموال . . .

أو سيطرة القطاع العام الذي تملكه الحكومات على معظم الاستثمارات والأعمال داخل الحدود الإقليمية وخارجها مما يعتبر - في بعض الوجوه - معيقاً لحركة رؤوس الأموال والاستثمارات التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية . . .

ولسنا هنا في معرض التحري عن مدى صدق هذه المقولة ونعني: مقولة تعارض قيام القطاع العام مع تطلعات عمليات الاستثمار الهادفة إلى تجاوز الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة أو الاستزادة من العوائد والأرباح لشركاتها متعددة الجنسية . . .

وذلك مع ما يبدو - في الكثير من الأحيان - من أن عمليات الاستثمار تلك قد اخترقت سياج القرار الوطني واستطاعت تحقيق مكاسب من التعامل مع القطاع العام ربما كانت أكبر مما يمكنها تحقيقه بالتعامل مع القطاع الخاص الأكثر حرصاً على تحقيق مصالحه على الأقل . . . !!

ومن جهة أخرى فإن المتبع لسابقات التخصيص في بعض دول أمريكا اللاتينية وبيادره في دول الكتلة الشرقية سابقاً ستطالعه لاشك ظاهرة استثمار الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية بنصيب الأسد - إن لم يكن أكثر من

ذلك النصيب - في مجال عمليات التخصيص بدءاً من دراساتها التمهيدية وتنظيمها، وانتهاءً بالتمويل والمشاركة والإدارة... .

لذلك فإن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو:

أين سيكون دور المصارف العربية في تمويل عملية التخصيص... ، أو المساهمة فيما يمكن أن يتمخض عن التخصيص من توسع في مجالات الاستثمار المحلي... ؟؟

بمعنى آخر أين ستكون المصارف العربية في حركة الاستثمار في الأوطان إذا ما تهيأت لها من خلال عملية التخصيص المناخات الأكثر ملاءمة... ، المناخات التي كان الافتقار إليها يشكل العذر الرئيسي في اغتراب وتغريب المال العربي وفي قيام المصارف العربية - أو معظمها - بدور هام في عملية الاغتراب والتغريب تلك.. .

هل تعيد المصارف العربية - هنا - نفس الدور الذي وقفت عنده في عملية تدوير الفوائض النفطية سابقاً... ، وهو دور يستطيع المصرفيون العرب تذكر مظاهره ووصف حدوده أكثر مما نستطيع.. .

هل ستفعل عمليات التخصيص - إن بدأت واتسع نطاقها وتحققت شروطها في الدول العربية - من أيدي المصارف العربية أي من نطاق مساهمة هذه المصارف لتُلقى بين أيادي مصارف وهيئات أخرى... .

إن الإجابة على هذا التساؤل تشكل التحدي الكبير الذي يواجه العمل المصرفي العربي إذا ما اتسعت عمليات التخصيص وتم التوجه نحوها بشكل مستقر وثابت في بعض الأقطار العربية.. .

ومن المتصور أن عمليات التخصيص إذا ما توفرت شروطها، من ثبات واستقرار في الاتجاه نحو التكييف الاقتصادي وإصلاح الهياكل الاقتصادية والالتزام القانوني ومحاربة الفساد... إلخ، ستوفر مناخاً ملائماً للاستثمار طالما نشدته المصارف العربية.. .

فإذا كانت تلك المصارف خارج إطار اللوم أو بعضه في توجيهها في أعمالها

نحو الخارج - في الغالب - في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في بعض الأقطار العربية أو معظمها..

فإنه في حال ما إذا أفلح الإصلاح الاقتصادي والتخصيص في المساهمة بتطوير تلك الأوضاع وتغيير الظروف لصالح الاستثمار في الداخل فإنه لا يبق للمصارف العربية حجة في استمرار تغليب التوجه - في عملياتها واستثماراتها - نحو الخارج دون الداخل.

فهل يوفر الإصلاح الاقتصادي والتخصيص ذلك المناخ المأمول؟ وهل سيتمكن النشاط المصرفي العربي من إصلاح توجهه في حال إصلاح ذلك المناخ...؟؟

ذلك تساؤل مبدئي يتوقف - كما أكدنا - على مدى الإلتزام السياسي بالإصلاح الاقتصادي وبالتخصيص وأهدافه...، ثم يتوقف على منحى القطاع الخاص وسلوكه بشكل عام ومنه المصارف العربية... .

فهل تستطيع المصارف العربية - إن وفر لها الإصلاح الاقتصادي والتخصيص ذلك المناخ المنشور - إحداث ذلك الانقلاب المأمول في سياستها ونشاطها...؟؟
ذلك الانقلاب الذي يحول اتجاهها نحو الداخل في جل عملياتها دون الأسواق العالمية الخارجية...؟؟

أم أن تلك المصارف ستبقى أسيرة ما اعتادت عليه من تجميع الأموال وضخها للمصارف العالمية لتعود تلك الأموال من خلال تلك المصارف أو الشركات الممولة من قبلها لتستثمر في عمليات التخصيص نفسها أو في الأنشطة التي سيوفرها الإصلاح الاقتصادي والتخصيص والمجالات الجديدة للاستثمار التي تنجم عنهما...؟؟

وهل سيتم مثل ذلك الاستثمار بالتوازي مع المصالح الوطنية - بافتراض تحقق ضغط من الوعي المأمول والصعب...؟؟ أم أن الأرجح هو عدم توازي المصالح لتعذر فعالية مثل هذا الوعي - إن وجد - في ظل استمرار الظروف السائدة...؟؟

إن مثل هذه التساؤلات والخواطر تؤكد أهمية بحث دور المصارف العربية في تمويل عمليات الإصلاح الاقتصادي والتخصيص وما يسفر عن تلك العمليات من مجالات للاستثمار. . . ، وذلك إذا ما اتسعت عمليات الإصلاح والتخصيص وتم التوجه إليها على نحو مستقر وفعال في الأقطار العربية ومع ما يمكن أن يترتب على ذلك من أجواء مواتية للاستثمار والتنمية.

ومن الممكن أن تلخص الملامح العامة لهذا الدور في ما يلي:

- من الضروري بدءاً أن يكون الدور المتصور للمصارف العربية ضمن إطاره القومي، أو على الأقل في إطار تجميحي وتكاملي تشترك فيه معظم أو جميع المصارف العربية على نحو أو آخر. . . ، وقد يفيد في هذا المجال التطلع إلى إحداهن اتحادات أو هيئات استثمارية تمويلها المصارف العربية. . . ، أو الإفادة من بعض الهيئات الإقليمية القائمة على نحو مدروس، شريطة أن تكون مثل هذه الإفادة مقرونة بضمان تحرير تلك الهيئات من أسر الشكلية والمظهرية التي تغلب - في الغالب - على نشاط معظمها.

- إن مثل هذا الدور يتطلب إعادة النظر في بعض التشريعات المصرفية أو تصميم تشريعات خاصة تؤهل المصارف العربية للاستثمار الداخلي والمساهمة في تمويل عمليات التخصيص، بحيث يتاح لها الاضطلاع بدور نظامي فعال في تلك العمليات على نحو يؤهل نشاطها الاضطلاع بدور المستحدث والممول. . . ، حيث لا يخفى أن هذا الدور لا يبدو واضحاً في نشاطنا المصرفي الحالي القائم على مبدأ تجارة القروض في معظمه.

- مساهمة المصارف العربية في خلق وتطوير الأسواق المالية:

يعتبر قيام وتطوير الأسواق المالية شرطاً لازماً لنجاح عمليات الإصلاح والتخصيص وتطوير عمليات الاستثمار الداخلي. . .

وتعتبر المصارف عماد قيام مثل هذه الأسواق وتطويرها بعد أن يتم الإعداد

لذلك بالتشريعات المناسبة وبتهيئة الأجواء والظروف المواتية. . .

وعلى الرغم من أن تصور قيام سوق مالية عربية واحدة يعتبر مأملاً عربياً
تؤيده معطيات التكتل العالمي في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر سمة هذا
العصر..

إلا أن مثل هذا التصور قد يعتبر أكبر من طاقة الظروف السائدة في المدى
المنظور..

لذلك فإنه من المرجح أن تقوم أسواق مالية محلية..، أو ربما أسواق
مالية إقليمية تجمع عدة أقطار عربية..

ولا مانع في ذلك مرحلياً، شريطة أن يؤمن الجهاز المصرفي العربي -
وقبله قوانين وتشريعات الاستثمار وأنظمة تلك الأسواق المحلية أو الإقليمية -
أقنية التواصل بينها على نحو يضمن حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمار في
الأقطار العربية المختلفة وحرية تملك وتداول الأوراق المالية فيها..

ونعتقد أن مثل هذا التوجه ممكن حتى وإن روعيت فيه المصالح القطرية؛
بل من الضروري أن تراعى فيه مثل تلك المصالح قبل الحديث عن الشعارات
العاطفية أو الدعوة النظرية للتعاون الذي، وإن كانت الدعوة إليه مطلوبة، إلا
أننا نفضل أن نكتشف الحاجة لمثل هذا التعاون وللمزيد منه عملياً وذلك من
خلال ما يسفر عنه الاستثمار المشترك على الصعيد العربي من مصالح متبادلة
لجميع الأقطار العربية وجماهيرها وفعاليتها الاقتصادية..

باختصار إننا نعتقد أن التكامل العربي، إذا ماروعيت فيه المصالح
القطرية، هو الذي سيقود إلى المزيد من التكامل والتعاون العربي.

لذلك فإن تصميم عمليات الاستثمار المشترك - المستفيد من نتائج
الإصلاح الاقتصادي والتخصيص - على مبدأ المصالح المتبادلة (القطرية)
سيؤدي بالضرورة إلى توسع تلك العمليات مما يعود على الجميع في الأقطار
العربية بالمزيد من المنافع في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد..

- تبقى أخيراً مهمة متصورة، يمكن للمصارف العربية أن تنظر في إمكانية
الاضطلاع بها بالقدر الذي يحقق المصالح الوطنية في المجال الأول..، تلك

هي مهمة الحلول محل الدائن الاجنبي وذلك بشراء بعض الديون بشروط ميسرة وتملك حصص من المؤسسات المخصصة مقابلها .

إن مثل هذا الدور - إن أمكن ترتيبه بحذر وبتغليب المصلحة الوطنية، يمكن أن يخلص بعض الإقتصاديات الوطنية في الأقطار العربية من محاذير تملك الدائن الأجنبي لتلك الحصص ولأدوات الإنتاج والأصول الوطنية. . .

آخذين في الاعتبار - كما أشرنا في مقدمة هذا البحث - أن الدعوة إلى التخصيص كثيرا ما اقترنت بالدعوة إلى تملك الدائن لبعض الحصص في المؤسسات المزمع تخصيصها. !!

إن مثل هذا الدور يجب أن يتم بالحذر التام وبالقدرة على التفاوض مع الدائنين للوصول إلى أفضل قيمة يمكن أن تُشترى بها تلك الديون وذلك مع مراعاة الظروف التي نشأت فيها تلك الديون في السابق وضعف احتمالات أو إمكانيات السداد. . مما يجعل موقف المفاوض (الذي يمثل جانب الشراء) قويا. وبالتالي فقد يكون في هذا المجال تحقيق لفائدة مجزية للمصارف العربية نفسها وللاقتصاد الوطني في معظم الأقطار العربية.
